LH Sumer Journal of Legal Sciences
مجلة سومر للعلوم القانونية
P. ISSN: -3081-1082

Vol. (1), No. (1), March 2026
Pages 256-286

المجلد (١) العدد (١) آذار ٢٠٢٦
الصفحة ٢٥٦- ٢٨٦

The Impact of Artificial Intelligence on the Judicial System and Efficient Justice: A Comparative Study

Dr. Saja Omar Shaaban Al Amro
College of Law - University of Mosul

Abstract:

This study examines the legal impact of employing Artificial Intelligence in the judicial system as a tool to enhance swift justice, using a comparative ,analytical approach among Iraqi Egyptian, and Emirati legislation. The research addresses the challenge of reconciling expedited judicial procedures with issues of legal liability and fair trial guarantees under AI algorithms. The study concludes with the necessity of filling the legislative gap in Iraqi law and establishing frameworks to regulate these technologies. It recommends adopting a legislative strategy that ensures technology does not override the .human element in the judiciary

Keywords: Artificial intelligence, the judicial system, efficient justice, the smart judge, civil proof, legal responsibility.

1: Email: sajaalamr@uomosul.edu.iq
2 : Email:

Submitted:18-2-2026
Accepted: 25-2-2026
Published:7-3-2026

Authors: 2026, College of Law - Sumer University. This is an open- access article under the CC BY 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.ar)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

أثر الذكاء الاصطناعي على النظام القضائي والعدالة الناجزة "دراسة مقارنة

ا.م.د. سجى عمر شعبان ال عمرو
كلية الحقوق –جامعة الموصل

المستخلص

تتمحور هذه الدراسة حول الأثر القانوني لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية كأداة لتعزيز العدالة الناجزة، وذلك عبر منهج تحليلي مقارن بين التشريع العراقي والمصري والإماراتي. يُعالج البحث إشكالية التوفيق بين تسريع الإجراءات القضائية وبين معضلات المسؤولية القانونية وضمانات المحاكمة العادلة في ظل خوارزميات الذكاء الاصطناعي. خلصت الدراسة إلى ضرورة سد الفجوة التشريعية في القانون العراقي ووضع أطر قانونية تنظم استخدام هذه التقنيات. وأوصى البحث بتبني استراتيجية تشريعية تضمن عدم تغول التكنولوجيا على العنصر البشري في القضاء.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، النظام القضائي، العدالة الناجزة، القاضي الذكي، الإثبات المدني، المسؤولية القانونية.

المقدمة

اولاً/ مدخل تعريفي بموضوع البحث: –

يشهد العالم اليوم تطورًا غير مسبوق لأنظمة الذكاء الاصطناعي (AI) في مختلف مناحي الحياة، ويُعد المجالان القانوني والقضائي من أبرز المجالات التي تأثرت بهذا التطور. تتميز هذه الأنظمة بـ قدرتها الفائقة على تحليل كميات هائلة من البيانات، والمساهمة في صياغة العقود، وصولًا إلى التنبؤ بأحكام قضائية محتملة، مما يمثل مزايا كثيرة تساهم في رفع كفاءة العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة. في هذا السياق، يتناول البحث الإطار المفاهيمي والتاريخي للذكاء الاصطناعي ويُجري استعراضًا تفصيليًا للمزايا والعيوب المترتبة على استخدامه في القانون والقضاء. إن الهدف من ذلك هو وضع إطار علمي وقانوني لفهم هذه الظاهرة وتأطيرها تشريعيًا بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التقني ومتطلبات القانون.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ثانيا/أهمية البحث: –

تتأتى أهمية هذا البحث من كونه يهدف إلى وضع إطار علمي وقانوني لفهم ظاهرة الذكاء الاصطناعي وتأطيرها تشريعيًا. وتتجلى أهميته في النقاط التالية:

١. خدمة العدالة الناجزة: يوضح كيف يساهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق "لوجستيات التقاضي" (توفير الوقت والجهد والمال)، وهو ما يؤدي إلى تحقيق العدالة الناجزة.

٢. تطوير العمل القضائي: استعراض تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة والمبتكرة التي تشمل ظهور مفاهيم مثل القاضي الذكي، العدالة التنبؤية، والمحامي الذكي، مما يُسهم في تطوير أدوات العمل القضائي ومساعدته في تحقيق العدالة الناجزة.

٣. توجيه المشرع: تقديم دعوة صريحة للمشرع العراقي لتعديل قانون المرافعات المدنية وقانون التوقيع الإلكتروني لمواكبة التطورات التكنولوجية لاسيما الذكاء الاصطناعي.

ثالثاً/ أسباب اختيار البحث: –

ينبع اختيار هذا البحث من التطور المتسارع لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وضرورة مواكبة النظام القانوني والقضائي لهذا التطور. وتشمل الأسباب الرئيسة ما يلي:

١. معالجة الفراغ التشريعي: الحاجة إلى تنبيه المشرع العراقي لـ غياب أي تنظيم أو تعريف لمصطلح الذكاء الاصطناعي، وخاصة في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي ذي الرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، مما يدل على عدم مواكبة التطور الحاصل.

٢. أهمية المجال القضائي: التركيز على أن تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي وتنظيمها في المجال القضائي أصبح ضرورة ملحة لتعزيز الكفاءة وتحقيق العدالة الناجزة.

٣. التعقيد القانوني: تحليل الإشكاليات المعقدة المرتبطة بـ المسؤولية القانونية وتحديد الطرف المسؤول عن أضرار الأنظمة الذكية.

رابعاً/ اشكالية البحث: –

تتمحور مشكلة البحث حول التحديات والإشكاليات القانونية الجديدة التي يفرضها استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في ظل غياب التنظيم التشريعي، خاصةً في النظام القانوني العراقي. على الرغم من المزايا الكبيرة، إلا أن تطبيق هذه الأنظمة يثير قضايا جوهرية تُهدد القواعد التقليدية للمسؤولية والإثبات، بما في ذلك التحديات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الأخلاقية، ومسألة "الصندوق الأسود" (انعدام الشفافية)، وتحديد الذات المسؤولة قانونًا عن تصرفات الآلة المستقلة. كل هذا يضع النظام القانوني القائم أمام اختبار حقيقي يتطلب المواكبة والتنظيم.

خامسا/ منهجية البحث:-

اعتمد البحث على المنهج التحليلي والمقارن، من خلال تحليل المفاهيم والمواقف التشريعية في العراق والإمارات ومصر بخصوص التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وأنظمته والقوانين الاجرائية وقوانين الاثبات مع الاستئناس ببعض الانظمة والتعليمات الاخرى.

سادسا/ تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة عن التساؤلات الجوهرية الآتية:

١. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في فض النزاع وحسم الدعوى وتحقيق العدالة الناجزة؟

٢. هل يمكن أن تحل الآلة محل القاضي البشري في إصدار الحكم، أم يقتصر دورها على المساندة والمساعدة؟

٣. ما هو دور الذكاء الاصطناعي في تقديم الاستشارات القانونية والإثبات وجمع الأدلة؟

٤. كيف يمكن استثمار قوة الآلة دون أن نفقد الروح الإنسانية للعدالة؟

سابعا/ نطاق البحث: -

ينحصر نطاق البحث في دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على النظام القضائي والقانوني، في القضاء المدني تحديدا وطبقا للقوانين الاجرائية وقواعد الاثبات المدني.

ثامناً/ هيكلية البحث: -

قُسّم البحث إلى مبحثين رئيسيين نتناول في **الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للذكاء الاصطناعي. ونبحث في الثاني دور الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، وعلى النحو الآتي: -**

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي والتاريخي للذكاء الاصطناعي

يشهد العالم اليوم تطورا غير مسبوق لأنظمة الذكاء الاصطناعي في مختلف مناحي الحياة، ومن أبرزها المجالان القانوني والقضائي. من خلال القدرة الفائقة لهذه الأنظمة على تحليل كميات هائلة من البيانات، والمساهمة في صياغة العقود، والتنبؤ بأحكام قضائية محتملة والتي تمثل مزايا كثيرة تساهم في رفع كفاءة العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة، الا أن هذا التطور لا يخلو من تحديات تشكل عيوبًا أو إشكاليات قانونية جديدة في ظل استخدامها، تضع النظام القانوني القائم أمام اختبار حقيقي. سيتناول هذا المبحث مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، ثم ينتقل إلى استعراض تفصيلي لـ المزايا والعيوب المترتبة على استخدامه في القانون والقضاء، بهدف وضع إطار علمي وقانوني لفهم هذه الظاهرة وتأطيرها تشريعيًا بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار التقني ومتطلبات القانون وذلك بتقسيمه الى المطلبين، نبحث في الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، ونتناول في الثاني مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

بغية التعرف على الذكاء الاصطناعي لابد من تحليل دقيقً لمفهومه، بدءًا من دلالته اللغوية، مرورًا بـ تعريفه بمفهومه القانوني الذي يركز على تكييف آثاره، وصولاً إلى العلمي والتقني والرجوع الى أصله التاريخي، لنتمكن من الانتقال إلى دراسة تطبيقاته وتحدياته في المجال القانوني والقضائي. هذا ما سنبحثه في الفرعين الآتيين:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الفرع الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) هو مصطلح مركب يتكون من كلمتين وللوصول الى معناهم لا بد من تعريف الكلمتين كل على حدة.

فطبقا للمعاجم اللغوية العربية، الذكاء ممدودة: حِّدة الفؤاد، والذكاء: سرعة الفطنة والذكاء من قولك قلب ذكي وصبي ذكي اذا كان سريع الفطنة يكون الذكاء في الفهم فهما تاما سريع القبول [١] اما الاصطناعي " مشتقة من مادة "صَنَعَ" والاصطناع: هو المنسوب إلى الصنع والعمل، وهو خلاف الطبيعي أو الخلقي [٢]

اما طبقا لقاموس Webster فالذكاء هو: القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة والمتغيرة؛ أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة. وبمعنى آخر: أن مفاتيح الذكاء هي الإدراك، الفهم، والتعلم او القدرة المعرفية للفرد على التعلم من التجربة، والعقل، وتذكر المعلومات الهامة، والتعامل مع متطلبات الحياة اليومية .أما كلمة الصناعي أو الاصطناعي ترتبط بالفعل يصنع أو يصطنع، وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل، والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان [٣]

وبعيدا عن التعريفات المصطلحية اللغوية السالفة الذكر لمفهوم الذكاء الاصطناعي فما يهمنا هنا هو التعريفات التشريعية فعلى صعيد المواقف التشريعية المقارنة، ونظرا لحداثة المصطلح واستعمالاته لم نجد تعريفات تشريعية له بالرغم من وجود تشريعات تنظم المعاملات والوسائل الالكترونية التشريعات المقارنة فعلى الرغم من انها عالجت تطبيقاته الا انها لم تعرفه بالذات وانما تعرضت الى تعريف بعض من تطبيقاته، كالتشريع الاماراتي الذي عرف الطائرة بدون طيار (الدرون) بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الاستخدام المدني للطائرات بدون طيار والأنشطة المرتبطة بها " [٤] والمركبة ذاتية القيادة في قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم تشغيل المركبات ذاتية القيادة في إمارة دبي. [٥] الا انه ورد تعريف في الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١.التي اطلقتها وزارة العدل الاماراتية والتي جاءت بالتعريف الاتي : "

"الذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع علوم الحاسوب يهدف إلى إنشاء أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب عادةً ذكاءً بشريًا. يشمل ذلك التعلم، التفكير، الفهم، والتفاعل مع البيئة. يتم استخدام تقنيات مثل التعلم الآلي، الشبكات العصبية، ومعالجة اللغة الطبيعية لتطوير أنظمة قادرة على التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت." [٦]

وكذلك الحال في التشريع المصري حيث لم يتطرق الى تعريف الذكاء الاصطناعي الا انه عرف احد تطبيقاته في قانون تنظيم استخدام الطائرات المحركة آلياً وتداولها ذي الرقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧ [٧] .الا انه عرف الذكاء الاصطناعي في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) والتي تهدف الى دعم بناء مصر الرقمية وتعزيز التنمية من خلال المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي حيث عرفته بانه "ن

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

الذكاء الاصطناعي هو أحد مجالات علوم الحاسوب المخصصة لحل المشكلات المعرفية المرتبطة بالذكاء البشري"[٨]

اما التشريع العراقي وتحديدا قانون والتوقيع الالكتروني المعاملات الالكترونية ذي الرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ فقد جاء خاليا من أي تعريف او حتى اشارة للمصطلح ولا توجد اية لوائح او تعليمات بهذا الخصوص مما يعني عدم مواكبته للتطور الحاصل في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كغيره من التشريعات. ومن هذا المنطلق ندعو المشرع العراقي الى مواكبة هذا التطور وتبني انظمة الذكاء الاصطناعي وتنظيمها في شتى المجالات ومنها المجال القضائي لأنه أصبح ضرورة ملحة في هذا العصر.

اما البرلمان الاوربي فقد وضع تعريفا لأنظمة الذكاء الاصطناعي وذلك في مبادرته الاطارية حول نظام المسؤولية المدنية لعام ٢٠٢٠ وتوصياته باعتبارها "نظام – دمج في أجهزة مادية سواء أعتمد على البرمجيات او دمج في اجهزة مادية يظهر سلوكا يحاكي الذكاء لاسيما بجمعه البيانات ومعالجتها، وتحليل وتفسير بيئته والتفاعل ضمنها، مع هامش معين الاستقلالية، بُغية تحقيق أهداف محددة " [٩]

اما التعريف الفقهي للمصطلح فيعد الفقيه (جون مكارثي)، أحد رواد منظمة العفو الدولية، أول من ح من أطلق على هذه التقنيات هذا المسمى واول من حدد مصطلح الذكاء الاصطناعي، على النحو التالي :الهدف من الذكاء الاصطناعي هو تطوير آلات تتصرف وكأنها ذكية، وعرفه بانه "علم وهندسة صنع الآلات ذكية."[١٠]، وعرف ايضا بأنه "وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر أو صنع روبوت يكون التحكم فبه بواسطة جهاز الكمبيوتر، أو برنامج يفكر بذكاء بنفس طريقة تفكير البشر الأذكياء، ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كتف بفكر الدماغ البشري وكتف يتعلم البشر وتقررون ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير برامج وأنظمة ذكية "[١١] او هو "فرع من علوم الحاسب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي أسلوب الذكاء الانساني؛ لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدال من الانسان، وهي تتطلب التفكير والفهم والسمع والتكلم والحركة دون تدخل الانسان" [١٢]

ويعني ايضا " قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف ما بناء على وصف لهذا الموقف فالبرنامج نفسه يجد التي يجب أن تتبع لحل المسألة أو الطريقة للتوصل إلى القرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي غذي بها البرنامج." [١٣]

وعرف ايضا بانه "نظم برمجيات وربما أجهزة صممها البشر ذات هدف معقد، وتعمل في العالم الحقيقي أو الرقمي من خلال إدراك البيئة، بواسطة الحصول على المعلومات، ومن خلال تفسير البيانات المهيكلة أو غير المهيكلة المجمعة، وتطبيق تحليل على المعارف أو معالجة المعلومات المستمدة من تلك البيانات، وتقرير الاجراء والإجراءات الافضل الواجب اتخاذها من أجل تحقيق هدف معين" [١٤]

وبهذا المعنى، فإن الذكاء الاصطناعي هو عملية محاكاة الذكاء البشري عبر أنظمة الحاسوب، وتتم من خال دراسة سلوك البشر عبر إجراء تجارب على تصرفاتهم ووضعهم في مواقف معينة ومراقبة رد فعلهم ونمط تفكيرهم وتعاملهم مع هذه المواقف، ومن ثم محاكاة طريقة تفكير البشر عبر أنظمة حاسوبية معقدة.[١٥]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

في ضوء ما سبق ذكره من تعريفات للذكاء الاصطناعي فان مدلوله يعني استخدام التكنولوجيا باتباع عمليات مفصلة تنقل الذكاء البشري الى الاجهزة والبرمجيات من خلال تزويدها ببيانات وبرامج وامكانيات تشبه البشر للقيام بأعمال ذكية. ينتمي الذكاء الاصطناعي إلى الجيل الجديد من أجيال الحاسب الآلي ويهدف الى ان يقوم الحاسب بمحاكاة عمليات الذكاء التي تتيم داخل العقل البشري، بحيث تصبح لدى الحاسوب المقدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب منطقي ومرتب وبنفس طريقة تفكير العقل البشري.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، ان الذكاء الاصطناعي يختلف عن التقاضي الالكتروني على الرغم من التداخل بينهما في بعض الجوانب، مثل استخدام تقنيات التعلم الآلي لتحليل البيانات القانونية أو تسريع الإجراءات عبر تحسين التكنولوجيا، إلا أن هناك فرقاً جوهرياً بينهما؛ إذ يعتمد التقاضي الإلكتروني على استخدام الوسائل التكنولوجية في الاعمال والاجراءات القضائية، كتسجيل الدعاوى، وعقد الجلسات عن بعد، في حين أن الذكاء الاصطناعي يتجاوز ذلك إلى تحليل البيانات الضخمة وتقديم توصيات بناءً على تنبؤات واستنتاجات دقيقة أي ان التقاضي الإلكتروني هو أداة لتسهيل الإجراءات القضائية، بينما الذكاء الاصطناعي هو تقنية تتخذ قرارات بناءً على تحليل معقد للبيانات. ومن جانب آخر يعمل الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزميات متقدمة لتحليل البيانات الضخمة، مثل استنتاج السوابق القضائية وتقديم توصيات للقضاة بناءً على معلومات محددة، أما التقاضي الإلكتروني فيعتمد على منصات رقمية؛ إذ يمكن للأطراف تقديم مستنداتهم، متابعة قضاياهم، وحضور الجلسات عن بعد، مما يقلل من الحاجة للوجود الفعلي في المحاكم "[١٦]

الفرع الثاني
التطور التاريخي للذكاء الاصطناعي

تعود بدايات ظهور هذا المصطلح إلى منتصف القرن الماضي وتحديدا العام ١٩٥٦ الذي شهد انعقاد أول مؤتمر للذكاء الاصطناعي في كليه دارتموث بحضور قادة بحوث الذكاء الاصطناعي كل من جون مكارثي، ومارفن مينسكي، وألين نويل، وهيربرت سيمون حينما طرح العالم جون ماركاثي ورقته البحثية (الذكاء الاصطناعي) الا ان اول من طرح التساؤل حول ذكاء الالة وهل تتمتع بالذكاء على غرار الانسان هو العالم (الان تورنج) من خلال ورفقة بحثية بعنوان (الحوسبة الالية والذكاء) في العام ١٩٥٠ اثناء عمله بقسم الحاسوب في جامعة مانجستر من خلال ما عرف ب(اختبار تورنج) .... أول حدث سجل في مجال الذكاء الاصطناعي هو نشر بحث علمي بعنوان Computing intelligence and Machinery " للعالم الرياضي البريطاني" Turing Alan حيث اخترع اختبار إذا اجتازه الجهاز يصنف بأنه ذكي, وهذا الاختبار عبارة عن أسئلة تسأل من قبل شخص يعرف بالحكم " ، وتوجه إلى شخص آخر ، والى حاسب آلي في آن واحد فإذا لم يتمكن الحكم من التميز بين judge"الشخص والحاسب ، فإن الحاسب يجتاز اختبار الذكاء ويصنف بأنه ذكي ولكن هذه لم تكن سوى فكرة 1بدائية عن هذا العلم .....ثم تطورت الابحاث وبتمويل الحكومات من خلال ما

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

عرف بفصل شتاء الذكاء الاصطناعي في العام ١٩٨٠ ثم توالت الابحاث في ١٩٩٣ واستمرت الى يومنا هذا[١٧]

المطلب الثاني

مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي في القانون والقضاء

يشكل الذكاء الاصطناعي سلاح ذي حدين في المجال القانوني والقضائي، فبقدر ما يقدم من حلول لتعزيز العدالة وتسهيل إجراءاتها مما ينعكس ايجابيا على النظام القضائي، فإن تطبيقه يثير في المقابل تحديات واشكاليات تُهدد القواعد التقليدية للمسؤولية والإثبات من حيث آثاره ومتطلباته والضوابط اللازمة لإدخاله في هذا المجال نوردها بالفرعين الآتيين:

الفرع الأول

مزايا الذكاء الاصطناعي

يُقدم الذكاء الاصطناعي حلولاً تكنولوجية متقدمة من شأنها تعزيز كفاءة العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة بشكل أسرع وأكثر فعالية فهو يحقق مزايا عدة متمثلة بالنقاط الاتية:

- تحقيق لوجستيات التقاضي والعدالة الناجزة:

يساهم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي في تحقيق ما يُسمى بـ "لوجستيات التقاضي"، والتي تتجلى في توفير الوقت والجهد والمال والعمالة اللازمة لإتمام الإجراءات، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق العدالة الناجزة ويعزز الاستقرار القانوني في المعاملات. [١٨]

- تطوير أدوات العمل القضائي:

يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً كبيراً في تسهيل مهام العاملين في القضاء، حيث يُسهم في ظهور أدوات متخصصة مثل المحامي الذكي والقاضي الذكي والخبير الذكي، مما يزيد من كفاءة سير الدعاوى. [١٩]

- تيسير الإجراءات القانونية:

يُعزى إلى الذكاء الاصطناعي تحسين الحياة اليومية للأفراد، وقد أضحت هذه الأدوات ضرورة مُلحة لتيسير كافة مناحي الحياة، ومن ضمنها تسهيل الإجراءات في المجال القانوني والقضائي. [٢٠] حيث يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تسريع عملية التقاضي بشكل عام، وتقليل العبء المتمثل في الأعمال الروتينية اليومية الواقعة على كاهل القضاة والعاملين في الجهاز القضائي. حيث يمكن استخدام هذه التقنيات في تسجيل الدعاوى وجمع وفحص المستندات المقدمة من الخصوم بسرعة وكفاءة وتحرير محاضر جلسات المحاكم وحفظها آليًا

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

وتقديم الترجمة الفورية مما يوفر الكثير من الوقت والجهد على الكوادر البشرية كما يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية عن طريق تحويل نطق القاضي للقرار إلى نص مكتوب، بحيث يقوم بتحرير مسودة الحكم ثم قراءتها، ويتولى الذكاء الاصطناعي كتابتها وترقيمها على وفق النماذج المخصصة لكل قرار قضائي، وهذه العملية تجعل ار الأحكام أسرع مقارنة بالطريقة التقليدية [٢١]

- القدرة على التنبؤ بالأحكام القضائية:

تتيح بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل البيانات القانونية والقضائية المتراكمة، مما يمكن من التنبؤ بالحكم القضائي المتوقع في بعض الحوادث والنزاعات فيساعد في التوقع والتحليل القانوني. فتستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي كأداة للمساعدة في التنبؤ بالأحكام القضائية المحتملة بناءً على دراسة القضايا المشابهة والأنماط التاريخية للأحكام الصادرة [٢٢]. فيساهم في تحسين نوعية القرارات القانونية من خلال قدرته الفائقة على تحليل كميات ضخمة من النصوص والبيانات القضائية للوصول إلى استنتاجات دقيقة في وقت قياسي [٢٣].

الفرع الثاني

عيوب وتحديات الذكاء الاصطناعي

على الرغم من المزايا العديدة سالفة الذكر، إلا أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يواجه اشكاليات جوهرية تتطلب معالجات لضمان تحقيق مبادئ العدالة حيث تبرز مجموعة تحديات قانونية وفنية تتعلق بإدماج الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية: وهي:

١. التحديات الأخلاقية: يثير استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي تساؤلات جدية حول مدى وجود مبادئ أخلاقية وضوابط تحكم هذا الاستخدام، لضمان نزاهة العملية القضائية. فالأمر يحتاج إلى وضع المعايير والقواعد والأخلاقيات المنظمة لاستخدام التكنولوجيا بشكل عام، وذلك بهدف ضمان أن يتم استخدام هذه التكنولوجيا بطريقة عادلة وشفافة وقابلة للتفسير [٢٤]. فالتحيز والتمييز في القرارات الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديًا أخلاقيًا وقانونيًا خطيرًا، وينشأ هذا التحيز بشكل أساسي من البيانات الأولية التي يتم تدريب النظام عليها، والتي قد تكون متحيزة بطبيعتها. إضافة إلى ذلك، فإن ظاهرة انعدام الشفافية في عمل النظام والتي تُعرف بـ (الصندوق الأسود) تجعل من الصعب فهم وتفسير الآلية التي توصل بها الذكاء الاصطناعي إلى قراره أو حكمه، مما يتعارض مع مبادئ العدالة القائمة على

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

التفسير والتسبيب [٢٥]. فالعدالة الخوارزمية او التنبئية تحمل في طياتها مجموعة من المخاطر اهمها خطأ أو عدم دقة في التنبؤ بنتيجة توفر بيانات غير صحيحة؛ التحيز فالتنبؤ الذي يمكن أن يحدث بسبب التحيز في اختيار البيانات المكونة للخوارزمية والمستعملة في تصميم الخوارزمية نفسها، مما سيساهم في التحيز في القرارات القضائية لأن التنبؤات الحسابية هي مجرد مرآة مكبرة التحيزا البشري. وعدم فهم القرارات على أساس الخوارزميات التي يصعب استيعابها مما يعني هذا كله تجريد الإنسانية في مرفق العدالة [٢٦]

١. تحديات الإثبات وسلامة الأدلة

يُثير الذكاء الاصطناعي اشكالية هامة بخصوص عنصر الإثبات أمام القضاء حيث أن التوجه نحو الحياة الإلكترونية وما يصاحبه من تحكم للآلة قد يجعل قواعد الإثبات المدني التقليدية غير مجدية [٢٧].ومن أبرز المخاطر المرتبطة به إمكانية تزييف المحتوى اي الدليل الناتج عن الذكاء الاصطناعي مثل تقنية التزييف العميق مما يعقد عملية التثبت من صحة ومصداقية الدليل الرقمي المقدم في الدعوى [٢٨]. فإشكالية الأدلة الإلكترونية في الإثبات نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض وسائل الإثبات، كالشهادة، أمراً غير جائز نظراً لخطورته وعدم تحققه لشروط الشهادة المعروفة، ويُترك تقدير الاستعانة به في التثبت من نسبة الكتابة لتقدير القاضي. [٢٩].

٢. تحديات المسؤولية القانونية وتحديد الذات المسؤولة:

يُعد تطبيق قواعد المسؤولية القانونية على تصرفات أنظمة الذكاء الاصطناعي الذاتية أمرًا بالغ التعقيد والصعوبة وتكمن الصعوبة في تحديد الطرف الذي يجب أن يتحمل المسؤولية عن الضرر الواقع (هل هو المبرمج، أم الشركة المصنعة، أم المستخدم) في حالة القرارات المستقلة التي تتخذها الآلة دون تدخل مباشر من الإنسان [٣٠].

٣. تحديات بناء وتطوير القدرات الرقمية وتوفير البنى التحتية:

يتطلب إدخال الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي بناء وتطوير القدرات والمهارات الرقمية لدى كل من المتقاضين والقضاة والموظفين، لضمان قدرتهم على التعامل مع أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي بفعالية ونجاح. [٣١]

٤. تحديات متعلقة بغياب التنظيم القانوني:

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

يواجه استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي اشكالية هامة وتحديا خطيرا ممثلا بغياب التنظيم التشريعي الخاص به باعتباره حديث النشأة وهذا يشكل عائقا امام الاعتراف به في العمل القضائي ومدى قبول الاجراءات القضائية التي تمت من خلاله وإعطائها الحجية القانونية.

المبحث الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

شهد العالم قفزة نوعية بفضل الذكاء الاصطناعي، هذا التطور الذي لم يترك مجالاً إلا واقتحمه، وصولاً إلى محراب العمل القضائي. فجأة، لم تعد العدالة مجرد نصوص وقوانين، بل أصبحت مساحة للابتكار التكنولوجي. يمثل إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي إلى هذا المجال نقطة تحول مفصلية، واعداً بتحسين الكفاءة، وتسريع الإجراءات، وربما إضفاء مزيد من الموضوعية على سير العدالة من خلال تطبيقاته الحديثة والمبتكرة ودورها في العمل القضائي وتحقيق العدالة الناجزة، والتي تشمل ظهور مفاهيم جديدة مثل القاضي الذكي والروبوت، والمحامي الذكي والعدالة التنبئية. والتساؤلات المطروحة في هذا الصدد هي كيف يمكن للذكاء الاصطناعي ان يسلهم في فض النزاع وحسم الدعوى؟ وهل من الممكن ان تحل الالة محل القاضي في اصدار الحكم؟ ام ان دورها يقتصر على المساندة والمساعدة؟ وكيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تقديم الاستشارات القانونية وما هو دوره في الاثبات وجمع الادلة ؟، لتضعنا أمام سؤال مهم: كيف نستثمر قوة الآلة دون أن نفقد الروح الإنسانية للعدالة؟ سنحاول الاجابة عن هذه التساؤلات من خلال تقسيم هذا المبحث الى المطلبين: نتطرق في الاول: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي ونبحث في الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الاثبات المدني.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المطلب الأول

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في دعم وتطوير العمل القضائي. من خلال مجموعة من التطبيقات الحديثة والمبتكرة التي ظهرت بصور غير مسبوقة، والتي تشمل ظهور مفاهيم جديدة مثل القاضي الذكي والروبوت، وبرامج المحامي الذكي القادرة على مساعدة المهنيين القانونيين نتناولها في الفروع الاتية:

الفرع الأول

القاضي الذكي والعدالة التنبئية

يشكل مفهوم "القاضي الذكي" جزءاً لا يتجزأ من منظومة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني والقضائي، وهو مصطلح يشير إلى استخدام الأنظمة التكنولوجية المعقدة لتعزيز كفاءة وفعالية العمل القضائي. وهو يعد أحد أبرز الأدوات المتخصصة التي أنتجها الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي [٣٢] ويُمثل هذا المفهوم برنامجاً أو نظاماً تقنياً متطوراً يُستخدَم لمساعدة القاضي البشري في مهامه، مستنداً إلى خوارزميات تحليلية وبيانات ضخمة. ويقوم هذا النظام في جوهره على تفعيل لوجستيات التقاضي، التي تشمل توفير الجهد والوقت اللازمين لإنهاء الإجراءات القضائية [٣٣]

وقد عرفه الفقهاء بتعريفات عدة تختلف باختلاف نطاق استخدامه:

١. التعريف الوظيفي (كأداة متخصصة)

يُعرف القاضي الذكي وظيفياً بأنه: نظام أو تقنية من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يتم توظيفها للمساعدة في عملية إصدار الحكم القضائي، ويُعد أحد الأدوات التخصصية للذكاء الاصطناعي في هذا المجال، ١.[٣٤]

٢. التعريف التقني (كنظام دعم القرار)

بأنه: نظام متقدم لمعالجة البيانات الضخمة القانونية، مدعوم بخوارزميات التعلم الآلي والتعلم العميق، يقوم بتحليل وقائع الدعوى، وتحديد النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة، والمقارنة مع السوابق القضائية المشابهة، وتقديم التوصيات أو مقترحات الأحكام للقاضي البشري، بهدف دعم اتخاذ القرار وزيادة سرعة ودقة العمل القضائي [٣٥]

٣. التعريف المستند إلى الغاية (لوجستيات التقاضي)

يُعرَّف القاضي الذكي، وفقاً لنتائجه المرجوة بأنه: التقنية التي تهدف إلى تحقيق لوجستيات التقاضي، أي تلك التي تسهم في توفير الوقت والجهد والمال والعمالة، مما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز الاستقرار القانوني في المعاملات. [٣٦]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

يضطلع القاضي الذكي بدور متنامٍ في المنظومة القضائية الحديثة، ويسهم بشكل فعال في الوصول إلى تحقيق العدالة الناجزة، ويظهر هذا الدور من خلال تحليل البيانات القانونية وتسهيل الإجراءات حيث يعمل النظام الذكي على تحليل كميات هائلة من النصوص والتشريعات والسوابق القضائية بسرعة فائقة، مما يسهل على القاضي البشري فهم القضايا المعروضة أمامه وتيسير كافة الإجراءات المتعلقة بها. [٣٧]. والدور الاخر يكمن في تحقيق وتعزيز ما يُعرف بـ العدالة التنبؤية، حيث تساعد أنظمة التعلم الآلي القضاة في التنبؤ بمسارات الدعاوى والأحكام المتوقعة بناءً على تحليل المعطيات القانونية والوقائع المتشابهة في القضايا السابقة مما يدعم اتخاذ القرار ويشير مصطلح العدالة التنبؤية الى أنظمة تستخدم نماذج التعلم الآلي لتحليل كميات هائلة من الأحكام القضائية السابقة (السوابق)، ومن ثم التنبؤ بالنتيجة المحتملة لقضية جديدة بناءً على وقائعها ومدخلاتها القانونية. هذا يسهم في توحيد الأحكام وتقليل تناقضها. [٣٨]

والدور الاخر هو تحقيق الاستقرار القانوني فبفضل السرعة والدقة التي توفرها أدوات الذكاء الاصطناعي، يساهم القاضي الذكي في تقليل فترة النظر في المنازعات والفصل فيها، وهو ما يضمن تحقيق العدالة بشكل عاجل، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار في المعاملات القانونية، فدوره في الإجراءات القضائية ضرورة ملحة فرضتها التكنولوجيا الحديثة ومتطلبا هاما لإنجاز هذه الاجراءات في العمل القضائي. [٣٩]

الفرع الثاني

القاضي الروبوتي أو الآلي (النموذج المتقدم)

يُعد تطبيق الروبوت في مجال العدالة او ما يعرف ب (القاضي الآلي) هو التطور الأقصى والأكثر جدلية لمفهوم القاضي الذكي. ورغم أن هذا التطبيق لا يزال في مراحل نظرية أو تجريبية محدودة، إلا أنه يمثل التوجه المستقبلي لدمج التكنولوجيا في صناعة القرار القضائي والذي يعرف بانه " نظام ذكاء اصطناعي متكامل يُمنح القدرة على إصدار حكم قضائي نهائي بشكل مستقل دون تدخل بشري مباشر في صلب الحكم، وذلك بعد تحليل وقائع الدعوى وتطبيق النصوص القانونية عليه[٤٠]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

ويثير هذا التطبيق إشكاليات قانونية عدة، أبرزها مسألة الشخصية القانونية للروبوت، فإذا أصدر الروبوت حكماً خاطئاً أو تسبب في ضرر، فإن السؤال يبرز حول من يتحمل المسؤولية، هل هو المبرمج أم المشغل أم الروبوت نفسه، وهل يمكن معاملة الروبوت كـ "شخصية اعتبارية" في الدعوى القضائية [٤١]. اي هل ممكن مقاضاته كمقاضاة القاضي من خلال دعوى الشكوى من القاضي طبقا لقانون المرافعات المدنية؟

وبناء على ما سبق فأن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية يواجه تحديات أخلاقية مرتبطة بضمان الشفافية، والقابلية للتفسير، والابتعاد عن التحيز الذي قد يتسرب عبر البيانات المدخلة. [٤٢]

الفرع الثالث

المحامي الذكي

يُطلق مصطلح "المحامي الذكي" على المحامي البشري الذي يتميز بمعرفة عالية في علوم الحاسوب ونظم الاتصال، ويحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الإلكترونية، مما يجعله نموذجاً حديثاً للممارسة المهنية الإلكترونية للمحاماة [٤٣].

او هو "نظام أو منصة قانونية متكاملة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، يتمثل دورها في تقديم المساعدة القانونية الفورية للأفراد والمحامين [٤٤]. يعمل هذا النظام عن طريق إجراء تحليل ذكي للمذكرات القانونية، والربط التلقائي بالسوابق القضائية والنصوص القانونية المشابهة، وإنتاج تقارير وتوصيات قانونية ذات عمق تحليلي [٤٥].

فالمحامي الذكي، بالمعنى الواسع، هو المهني القانوني الذي يقوم بدمج أدوات الذكاء الاصطناعي في جوهر ممارسته لزيادة كفاءة الإجراءات الروتينية الطويلة، مما يتيح له تخصيص وقته وتركيزه على المسائل القانونية المعقدة التي تحتاج إلى الحس والاجتهاد البشري [٤٦].

ويبرز دور الذكاء الاصطناعي في مساعدة المحامي في تقديم الاستشارات القانونية من خلال البحث القانوني الفوري والاكتشاف الإلكتروني حيث تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل تقنية معالجة اللغة الطبيعية لفهم الأسئلة القانونية المعقدة والوصول إلى السوابق القضائية ذات الصلة بدقة متناهية وسرعة فائقة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٤٧). وتساهم هذه التقنيات في تصفية كميات ضخمة من البيانات باستخدام معايير محددة، مما يضمن وصول المحامي إلى المعلومات الضرورية لاتخاذ قراره الاستشاري (٤٨).

وكذلك التحليل التنبؤي حيث تستطيع أدوات الذكاء الاصطناعي تحليل بيانات القضايا والسوابق السابقة لتقديم تنبؤات حول نتائج القضايا المحتملة، مما يمكّن المحامي من تقييم استراتيجية التقاضي واختيار أفضل مسار قانوني، وتقديم مشورة مبنية على احتمالية النجاح. كما يقدم النظام اقتراحات لتعديل وصقل الحجج القانونية لتقوية الموقف، بالإضافة الى مراجعة المستندات وأتمتة الصياغة من خلال أنظمة فحص العقود بمعدل سرعة يمكن أن يصل إلى ٨٠٪ أسرع من المراجعة اليدوية، مما يكشف الشروط غير العادلة أو الأخطاء بسرعة، وهو أمر بالغ الأهمية عند تقديم الاستشارات التعاقدية (٤٩).

واخيرا خدمة الاستشارات على مدار الساعة من خلال روبوتات المحادثة التي توفر استشارات قانونية أولية سريعة ومبسطة للعملاء على مدار الساعة دون توقف، هذه الخدمة تزيد من إمكانية الوصول إلى المشورة القانونية، وتخفض العبء على المكاتب، وتساهم في زيادة رضا العملاء عن سرعة الاستجابة (٥٠).

وبعد التعرف على هذه المفاهيم ودورها في العمل القضائي لابد من الوقوف عند موقف المحاكم منها ومدى قبولها في القوانين المقارنة والقانون العراقي؟

فبالنسبة الى دولة الإمارات فقد تبنت سياسة دمج الذكاء الاصطناعي في قطاعاتهما الحيوية، بما في ذلك القضاء والعدالة، عبر استراتيجيات وطنية محددة. منها الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١ والتي تُعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة، وتستهدف أن تكون حكومة الإمارات الأولى في العالم في استثمار الذكاء الاصطناعي. للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وارتفاع كفاءة العمل القضائي في المحاكم (٥١)

وايضا "دليل استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العدلية والعمليات القضائية" الصادر عن دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي ذي الرقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٠. ويعد هذا القرار تنظيميا ملزما في دائرة القضاء (٥٢) حيث تم استخدام تقنية التنبؤ المستقبلية وتحليلات الذكاء الاصطناعي المتوفرة في بوابات دائرة القضاء الالكترونية في أبو ظبي؛ إذ أطلقت دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي خدمة قيد الدعوى التفاعلية، والتي

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تعتمد على قيد الدعوى بواسطة الذكاء الاصطناعي في تحديد نوع الدعوى والمحكمة المختصة وتحديد الرسوم المطلوبة من خلال خطوات سهلة تضمن الدقة والسرعة في استخراج بيانات الأطراف [٥٣] بالإضافة الى تفعيل التقاضي عن بعد في المحاكم من خلال مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإصدار قانون الإجراءات المدنية والذي دمج بشكل كامل الأحكام المتعلقة باستخدام تقنية الاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية، وتم تخصيص الباب السادس منه (المواد من ٣٢٨ وما يليها) لتنظيم هذا الأمر، مما يكرس مبدأ التقاضي الإلكتروني والرقمي في الدولة. وكذلك قرار وزير العدل رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية وبذلك تعد الامارات الرائدة في ميدان التحول الرقمي في العمل القضائي.

اما في مصر فقد أطلقت الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠) بهدف دعم بناء مصر الرقمية وتعزيز التنمية من خلال المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي [٥٤]بالإضافة قانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ الخاص بتنظيم استخدام وسائل الاتصال عن بُعد في الإجراءات القضائية وتحديداً في المحاكم الاقتصادية.

نلاحظ مما سبق بشكل عام، تتبنى الدول العربية سالفة الذكر سياسات لتطوير العدالة الإلكترونية والتحول الرقمي، بما في ذلك استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي كوسائل مساعدة (أدوات تحليل، تسريع الإجراءات، مساعدة القضاة)، ولكن لا يوجد اعتراف تشريعي صريح بمنح الذكاء الاصطناعي سلطة قضائية أو شخصية قانونية في القوانين الحالية وكل ما صدر منها هو توجهات لا ترقى الى التشريعات المنظمة.

اما بالنسبة للقانون العراقي فان قانون المرافعات المدنية العراقي ذي الرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل يخلو من أي نص قانوني ينظم التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي والحال نفسه في قانون التوقيع الإلكتروني العراقي ذي الرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ حيث لم ينظم الذكاء الاصطناعي كأداة حديثة في التحول نحو القضاء الرقمي، حيث لا يمكن الركون اليه في صحة الإجراءات الرقمية مثل توقيع الأحكام والمحاضر إلكترونياً، فمن غير الممكن ان يكون أساس ضروري لتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وذلك لأنه استثنى من نطاق سريانه الاعمال القضائية وذلك في المادة (الثالثة /الفقرة ثانيا/ البند هـ) والتي نصت على انه " لا تسري احكام هذا القانون على ما يأتيه. اجراءات المحاكم والاعلانات القضائية والاعلانات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

بالحضور و اوامر التفتيش واوامر القبض والاحكام "وبناء على ذلك فان هذه المادة وغياب التنظيم التشريعي للذكاء الاصطناعي يعد عائقا امام استخدامه في المجال القضائي في ضوء ما تقدم يتضح لنا أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء بات امرا لتطوير منظومة القضاء لذلك نقترح على المشرع العراقي تعديل قانون المرافعات المدنية العراقي وإضافة نصوص تنظم فيها استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن تعزيز الكفاءة والعدالة الناجزة وتعديل نص المادة الثالثة من قانون التوقيع الالكتروني بإلغاء هذا الاستثناء.

المطلب الثاني

دور الذكاء الاصطناعي في الإثبات المدني

لقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة تكنولوجية كبيرة امتد تأثيرها ليشمل صميم العمل القضائي، وتحديداً في قواعد الإثبات المدني. ففي الوقت الذي يقدم فيه الذكاء الاصطناعي أدوات متطورة لتعزيز كفاءة الإثبات وسرعته، من خلال تحليل البيانات الضخمة، وتوليد الأدلة الرقمية، والمساعدة في تقدير حجيتها القانونية، فإنه في المقابل يثير تحديات قانونية جوهرية تتعلق بمشروعية هذه الأدلة، وإشكالية المساءلة والشفافية في القرارات الناتجة عن الخوارزميات، وتحديد القوة الثبوتية لهذه المخرجات. وعليه، يسعى هذا المطلب إلى تحليل دور الذكاء الاصطناعي كأداة جديدة في الإثبات، والكشف عن التحديات القانونية التي يفرضها على المبادئ التقليدية للقانون المدني والإجرائي وذلك بتقسيمه على الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

آليات الذكاء الاصطناعي في دعم وتقديم الدليل

لقد تجاوز الذكاء الاصطناعي مرحلة المساعدة الآلية ليصبح طرفًا فاعلًا في صياغة وقائع النزاع المدني، مما يمنح أدواته أهمية وحجية في مسار الإثبات، شريطة أن تتوافق هذه الحجية مع الأطر والتشريعات القانونية القائمة [٥٥].

ويظهر الدور الجوهري للذكاء الاصطناعي في الإثبات من خلال طريقتين رئيسيتين:

الطريقة الاولى : الذكاء الاصطناعي كأداة تحليلية لاستخراج الدليل

يؤدي الذكاء الاصطناعي دوراً فاعلاً في حماية وتوثيق التصرفات القانونية من خلال إضفاء درجة متقدمة من الأمان على المعاملات، وبالتالي تعزيز حجية وقوة الإثبات [٥٦] فالقدرات التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي على معالجة البيانات الضخمة تساهم بشكل كبير في تيسير مهام التحليل القانوني المعقدة، مثل

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

تحليل الأدلة وإدارة القضايا والبحث القانوني المُنظَّم، بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بمسارات ونتائج القضايا [٥٧]كما أن الأنظمة الآلية الذكية، بفضل خوارزمياتها، تساعد في تحديد الأنماط والعلاقات غير الظاهرة بين البيانات، مما يسهل على القاضي أو المحامي الوصول إلى الأدلة واستنباط القرائن التي تدعم موقفه الإجرائي [٥٨]وتُصنَّف هذه القدرة على أنها أحد أهم أدوار الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، وهي القدرة على معالجة المعلومات التي قد تكون فائقة التعقيد على العقل البشري[٥٩] وخلاصة القول يمكن للذكاء الاصطناعي ان يكون اداة لكشف الحقيقة القضائية والوصول اليها من خلال تسهيل البحث عن الدليل واستنباطه من الوقائع أي بمعنى اخر اداة اجتهادية مساعدة للقاضي في البحث والاستنباط .

الطريقة الثانية: الذكاء الاصطناعي كمنتِج للدليل الرقمي

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تحليلية، بل أصبح قادراً على توليد محتوى رقمي يُستخدم مباشرة كدليل في النزاع المدني. فعلى سبيل المثال، تتيح تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتطورة إمكانية إنشاء الوثائق والمحررات الإلكترونية آليًا، أو توليد تقارير وبيانات تثبت واقعة معينة، وهذا يتطلب تكييفًا قانونيًا لحجية هذه المحررات المستحدثة [٦٠]ووفقًا لمفاهيم الذكاء الاصطناعي، تُعرَّف أنظمة الخبراء، وهي نوع من أنظمة الذكاء الاصطناعي، على أنها برامج قادرة على تقديم النصائح والتحليلات كالبشر، ويشمل دورها في الإثبات القدرة على تصنيف وتحليل المعلومات، مما يُنتج قرائن ودلائل رقمية جديدة [٦١]إن هذه المخرجات الرقمية تتطلب من المشرع والقاضي إطاراً واضحاً لتقدير حجيتها وقبولها كأدلة معترف بها ومقبولة في المحاكم [٦٢].

الفرع الثاني

التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على قواعد الإثبات المدني

على الرغم من الدعم الهائل الذي يقدمه الذكاء الاصطناعي لعملية الإثبات، إلا أن استخدامه يثير إشكاليات قانونية جوهرية تتعلق بطبيعة الدليل وقواعد تقديره، مما يستلزم تدخلاً تشريعياً لتنظيم هذه المسائل:

التحدي الأول: حجية الدليل الرقمي المُولَّد بالذكاء الاصطناعي

يواجه القضاء تحديًا متصاعدًا يتمثل في صعوبة التحقق من صحة وموثوقية الأدلة الرقمية التي يُنتجها الذكاء الاصطناعي، خاصة مع ظهور تقنيات التزييف العميق [٦٣]إن إمكانية تزوير المحتوى الرقمي الناتج عن هذه الأنظمة الآلية بدرجة عالية من الإتقان والاحترافية يجعل من عملية التثبت من مصداقية الدليل المقدم في الدعاوى أمراً بالغ التعقيد على القاضي البشري [٦٤]كما أن عدم قدرة القواعد التقليدية على ملاحقة التطور

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

التكنولوجي، لا سيما في مجال الإثبات المدني، يستدعي البحث في آليات جديدة تضمن فاعلية الدليل الرقمي، وتحدد شروط قبوله وحجيته أمام القضاء [٦٥]

التحدي الثاني: التحيز وقاعدة "الصندوق الأسود"

يشكل مبدأ التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي تهديدًا مباشرًا لمبدأ العدالة والمساواة في الإثبات، حيث يمكن أن تكون هذه الأنظمة قد بُرمجت أو دُرّبت على بيانات متحيزة أصلاً، مما يؤدي إلى نتائج قضائية تمييزية أو غير عادلة [٦٦]. إلى جانب ذلك، تبرز مشكلة "الصندوق الأسود" وهي تعني انعدام الشفافية في كيفية وصول النظام الخوارزمي إلى قراره أو نتيجته النهائية، حيث يصعب على القاضي أو الخصوم فهم وتفسير الآلية الداخلية لعمل البرنامج الذكي [٦٧] ويؤدي هذا الغموض إلى تقويض جوهر الإثبات القانوني الذي يتطلب إظهار وتعليل الأسباب التي بُني عليها الحكم أو القرار، مما يفرض على المشرعين ضرورة إيجاد حلول قانونية تفرض إلزامية تفسير الخوارزميات في سياق العدالة [٦٨]

وبالرجوع الى القوانين المقارنة نرى انها قد اعطت للأدلة الرقمية حجية قانونية على العموم دون النص الخاص بأدلة الذكاء الاصطناعي فبالنسبة للقانون الإماراتي لا يوجد قانون خاص بأدلة الذكاء الاصطناعي بل فقط للحجية القانونية للمستندات والسجلات الإلكترونية والمستمدة بشكل رئيسي من تشريعين أساسيين الاول في قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية (المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٢) وذلك في المادة (١٧).[٦٩] والمادة(٥٦) [٧٠] والمادة (١٨) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ في شأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة[٧١]

من خلال هذين القانونين يمكن القول ان مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تُعتبر أدلة رقمية لا يجوز إنكار صحتها أو رفضها كدليل في الإجراءات القانونية لمجرد أنها في شكل رقمي أي لها حجية قانونية متى استوفت شروط الموثوقية والسلامة المنصوص عليها. اما في القانون المصري فأيضا يتم التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي ضمن الدليل الرقمي والمحررات الإلكترونية من خلال قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ذي الرقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ والذي ساواها بالأدلة التقليدية من حيث الحجية [٧٢]

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

اما القانون العراقي فموقفه فلا يختلف كثيرا عن موقف القوانين المقارنة حيث يتعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي ضمن الإطار الأوسع لـ "الدليل الإلكتروني" أو "المحررات الإلكترونية فلها نفس الحجية القانونية للمحررات المكتوبة في الإثبات"، متى توافرت فيها شروط التوقيع الإلكتروني أو آليات التوثيق المعتمدة. فيعتد بالبيانات التي تُنشأ وتُخزن إلكترونياً، والتي قد تشمل مخرجات الذكاء الاصطناعي كدليل في الإثبات، وبناء على ما سبق يتضح لنا انه على الرغم من وجود قانون للمعاملات الإلكترونية، في العراق تظل هناك تحديات خاصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي اهمها غياب تشريع خاص يتناول طبيعة الذكاء الاصطناعي تحديداً، وانعدام البنية التحتية: فلابد من تطوير بنية تحتية تكنولوجية متقدمة في النظام القضائي العراقي لمواكبة التطورات العالمية وقبول الأدلة الآلية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي بكفاءة عالية.، بالإضافة الى اشكالية الموثوقية الفنية فلكي يُعتد بمخرجات الذكاء الاصطناعي (مثل تقارير تحليل البيانات أو القرارات التنبؤية) كدليل، يجب إثبات سلامتها وعدم تعرضها للتلاعب من لحظة الإنشاء حتى العرض على المحكمة، وهذا يتطلب خبرة فنية قضائية متخصصة.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات المتعلقة بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء ندرجها بالنقاط الاتية:

اولا: النتائج

١. توصلت الدراسة الى ان منظومة العدالة في العصر الحديث لا يمكن أن تتجاهل الذكاء الاصطناعي، فهو لم يعد مجرد رفاهية تكنولوجية، بل أصبح أداة ضرورية لـ "تحقيق لوجستيات التقاضي" من خلال توفير الوقت والجهد والمال، وهو الهدف الأسمى للعدالة الناجزة ويظهر ذلك في تطبيقاته مثل القاضي الذكي والمحامي الذكي والعدالة التنبؤية.

٢. يفرض الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة تتمحور حول إشكالية "الصندوق الأسود" من حيث صعوبة تبرير قرارات الآلة فتنطوي أنظمة الذكاء الاصطناعي على خطر تكرار أو تعزيز التحيز والتمييز في القرارات الآلية، مما يهدد مبدأ المساواة أمام القانون. وغموض المسؤولية القانونية في تحديد الذات المسؤولة عن الضرر، مما يهدد مبدأ الشفافية والمساءلة القضائية.

٣. يُنشئ الذكاء الاصطناعي أدلة رقمية يُعتد بها في الإثبات المدني حيث يتم التعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي في القانون المصري والاماراتي ضمن إطار الدليل الرقمي وبالتالي مساواتها مع

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المحررات الرسمية في الحجية في قوانين المعاملات الالكترونية والحال نفسه في القانون العراقي، فلا يختلف موقفه عنهم كثيراً، حيث يتعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي ضمن الإطار الأوسع لـ "الدليل الإلكتروني" أو "المحررات الإلكترونية" في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ذي الرقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

٤. يعاني الموقف العراقي من فراغ تشريعي نوعي في تطوير القضاء من ناحيتن؛ الاولى غياب تنظيم قانوني للتقاضي الالكتروني اسوة بغيره من القوانين المقارنة، والثاني غياب تنظيم قانوني خاص ينظم الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى وجود عائق إجرائي يتمثل في استثناء الإجراءات القضائية من قانون التوقيع الإلكتروني، مما يعرقل الاستفادة الكاملة منه في العمل القضائي.

٥. يعد القانون الاماراتي اكثر القوانين تطورا في مجال تطوير مرفق القضاء واستخدامات الذكاء الاصطناعي في المحاكم كأداة ساندة وداعمة للعدالة .

٦. توصلت الدراسة إلى أن النظام القضائي العراقي يفتقر إلى بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لازمة لتطوير وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي بكفاءة، مما يتطلب استثماراً في هذا الجانب.

ثانيا: التوصيات

١. ندعو المشرع العراقي إلى سن تشريع خاص وشامل للذكاء الاصطناعي يحدد مفاهيمه، ويوازن بين الابتكار التقني وضرورات الحماية القانونية لأنه أصبح ضرورة ملحة وامرا واقعا في كل مجالات القضاء ومنها القضاء.

٢. ندعو المشرع العراقي الى تعديل نص المادة الثالثة من قانون التوقيع الإلكتروني النافذ وذلك بإلغاء البند الذي يستثني الأعمال والإجراءات القضائية من نطاق سريان هذا القانون، لفتح الباب أمام الاعتداد بمخرجات الذكاء الاصطناعي من اجراءات وأدلة إلكترونية في المحاكم.

٣. ندعو المشرع العراقي الى تعديل القوانين الإجرائية وذلك بإدخال نصوص واضحة في قانون المرافعات المدنية العراقي تنظم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المساندة وتحدد إطاراً قانونياً لدورها في الإثبات المدني والعدالة التنبؤية.

٤. فرض إلزامية تفسير الخوارزميات في سياق القرارات القضائية والأنظمة التي تؤثر على حقوق المتقاضين، لمعالجة مشكلة "الصندوق الأسود" وضمان الشفافية والمساءلة.

٥. ضرورة العمل على تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة في المحاكم والدوائر القضائية، تمكن من دمج أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة بكفاءة عالية.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

٦. ضرورة العمل على بناء القدرات الفنية من خلال إطلاق برامج متخصصة لبناء وتطوير المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي لدى القضاة والموظفين، لضمان قدرتهم على التعامل بفعالية مع الأنظمة الذكية.

٧. إنشاء هيئة خبرة فنية قضائية متخصصة في الأدلة الرقمية والذكاء الاصطناعي، تكون مهمتها التثبت من موثوقية وسلامة مخرجات الآلة الفنية قبل الاعتداد بها كدليل، لضمان عدم التلاعب وتحقيق أعلى معايير العدالة.

الهوامش

(١) محمد بن مكرم بن علي ابو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ج٥ ، ط٣ ،دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ ص٥١-٥٢

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، باب العين، فصل الصاد (ص ن ع)، الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة الرسالة،٢٠٠٥، ص ٥٧٥ – ٥٧٨

(٣) د. ايمن محمد سيد مصطفى الاسيوطي ،حماية التصرفات القانونية واثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي ، تصدرعن المركز لعربي للبحوث القانونية والقضائية، العدد الاول ،٢٠١٩،ص ٢٠٨،د.عبد الله موسى ،د. احمد حبيب بلال ، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر الطبعة الاولى،٢٠١٩،ص ١٨.

(٤) عرفت المادة الاولى المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٢ الطائرة بدون طيار (الدرون) بانها "أي آلة أو مركبة أو ما يماثلها من الأجسام تستطيع الطيران بدون وجود قائد لها على متنها، ويتم التحكم فيها عن بعد أو بشكل ذاتي، وتعتبر أنظمة التحكم بها جزء منها وتستخدم للأغراض المدنية."

(٥) عرفت المادة الاولى من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم تشغيل المركبات ذاتية القيادة في إمارة دبي "لمركبة ذاتية القيادة فيه: "مركبة تسير على الطريق باستخدام نظام القيادة الآلي تتوفر فيها المواصفات والمقاييس المعتمدة من الهيئة والجهات المختصة ولا تشمل المركبة ذات الأنظمة المساعدة للسائق فقط، كالمساعدة في الحفاظ على المسار أو مثبت السرعة أو الفرامل عند الطوارئ أو الركن الذاتي."

(٦) للاطلاع على هذا التعريف وسياقه ضمن الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي على موقع وزارة العدل، الذي يستعرض الاستراتيجية ومحاورها متوفر على الرابط الاتي :- https://www.moj.gov.ae/ar/artificial

(٧) عرفت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية ذات الرقم ٩٣١ لسنة ٢٠١٨ الخاصة بقانون تنظيم استخدام الطائرات المحركة آلياً وتداولها ذي الرقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧ بانها: "الطائرات المحركة آليًا أو لاسلكيًا: أي جسم يمكنه الطيران بدون طيار، دون اتصال الغير به، باستخدام أي من أنواع التقنيات، وأيًا كان شكله أو حجمه، "

(٨) للاطلاع على وثيقة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي للعام ٢٠٢٥-٢٠٣٠ الإصدار الثاني ينظر: رابط الوثيقة على الموقع الالكتروني الاتي : - https://cu.edu.eg/cu.ai/AIstrategy%20Arabic%2016-1 او على الموقع الرسمي لمنصة المجلس التنفيذي للاستراتيجية على الرابط الاتي : https://ai.gov.eg

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٩) اشار اليه "د. محمد عرفان الخطيب ،الذكاء الاصطناعي الحاجة الى التعريف القانوني دراسة معمقة في الاطار الفلسفي للذكاء الاصطناعي من منظور قانوني مقارن، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة بيروت العربية ، العدد ١ ،٢٠٢٢، ص ١٢ و١٣"

(١٠) د. عبد الله موسى ،د. احمد حبيب بلال، مصدر سابق ، ص ٢٠

(١١) د. احمد علي حسن عثمان ، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني ،دراسة مقارنة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،العدد،٧٦،يونيو،٢٠٢١،ص ١٥٢٥-١٥٢٦.

(١٢) عبد الله سعيد عبد الله الوالي المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دولة الامارات، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة الشارقة ،٢٠٢٠، ص٢٤

(١٣) الان بونيه ، الذكاء الاصطناعي وافقه ومستقبله ، ترجمة علي صبري فرغلي ،ع إصدارات، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٧٢ ،١٩٩٣،ص ١١

(١٤) فاطمة عبد العزيز حسن احمد طلال ، د ور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة امام القضاء ، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون ، جامعة قطر ،٢٠٢٣.

(١٥) شادي عبد الوهاب ،ابراهيم الغيطاني ،سارة يحيى ،فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في العشر سنوات القادمة ،ملحق دوري مع اتجاهات الاحداث ،يصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، العدد ٢٧ ،٢٠١٨،ص ٢منشور على موقع المركز عبر الرابط الاتي: www.futureuae.com

(١٦) نعيمة كمال علي ؛علي طه أكرم، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ٢٢، العدد ٢، جامعة الشارقة، يونيو ٢٠٢٥م،ص٢٧٥

(١٧) الان بونيه، مصدر سابق ، ص١١،د. محمد عرفان الخطيب ، الذكاء الاصطناعي والقانون ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة بيروت العربية ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢-١٤،د. هيثم السيد احمد عيسى، الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال انظمة الذكاء الاصطناعي ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ١٢ -١٣ -١٤،بوذراع نادر ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على تجربة العملاء والخدمات البنكية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ذراع عبد العالي ،وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ،تبسة ، ٢٠٢٣،ص٣

(١٨) فاطمة عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص ٣.

(١٩) أ.د سيد أحمد محمود ؛مريم عماد محمد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي ، دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم في مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التابعة لكلية الحقوق بجامعة عين شمس، ، المجلد ٦٦، العدد ٣، الصادر في يناير ٢٠٢٤. ص ٣

(٢٠) أ.د/ سيد أحمد محمود ؛مريم عماد محمد عناني، المصدر نفسه، ص ٣

(٢١) فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص ١١و ١٤.؛ نعيمة كمال علي ؛علي طه أكرم، مصدر سابق ،ص٢٨٢

(٢٢) عبد القادر عبد الله احمد بجاد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي " دراسة قانونية "، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة IJSSR، الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢٣، ص ٢؛ فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص ٢١.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٢٣) فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص ١٤. ؛ د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ، ص ٣٧٧.

(٢٤) د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

(٢٥) فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص٤

(٢٦) سعاد اغانيم ،خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي قراءة في محاولات التجربة المغربية مجلة القانون والاعمال، مارس ،٢٠١٩ ،ص ٧–٨ .

(٢٧) مريم سعد السراي، ،اثر الذكاء الاصطناعي في الاثبات المدني، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، الإصدار ١٦، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٤، ص ٢.

(٢٨) المستشار د. أبو بكر الديب ود. دينا إبراهيم أمين، انعكاسات الذكاء الاصطناعي على قواعد الاثبات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون، لكلية الحقوق بجامعة المنصورة، بعنوان: "الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي" مجلة البحوث القانونية والاقتصادية" التابعة لجامعة المنصورة، وتحديد العدد الخاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون ل، ٢٠٢٤، ص ٤٠

(٢٩) د. أمل فوزى أحمد عوض، العدالة التنبؤية ومستقبل القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٥، ص ٧٢.

(٣٠) د. محمد عرفان الخطيب ، مصدر سابق ،ص ٢.

(٣١) د. عبد القادر عبد الله احمد بجاد، .، مصدر سابق ،ص ٢.

(٣٢) عبد القادر عبد الله احمد بجاد، مصدر سابق، ص ٢.

(٣٣) أ.د سيد أحمد محمود ؛مريم عماد محمد عناني، مصدر سابق، ص ٣.

(٣٤) عبد القادر عبد الله احمد بجاد، مصدر سابق ، ص ٢.

(٣٥) أبو بكر محمد الديب ودينا إبراهيم أمين، مصدر سابق، ص ٢.

(٣٦) أ.د / سيد أحمد محمود ؛ مريم عماد محمد عناني، مصدر سابق، ص ٣.

(٣٧) د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، مصدر سابق، ص ٣.

(٣٨) د. أمل فوزى أحمد عوض، مصدر سابق، ص ١ و٧٢

(٣٩) فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، مصدر سابق، ص ٣.

(٤٠) د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود ،مصدر سابق ،ص٤٤

(٤١) د. محمود محمد علي محمد، مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد ٤٢، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ٦١

(٤٢) ينظر د. عبد الوهاب محمد عبد الرحمن الخضاري، هل من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية في المحاكم السعودية، دراسة تحليلية مع مقارنة التجارب الدولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد ٤٣، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ١.

(٤٣) ينظر محمد العسيري، "أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الإلكترونية"، مجلة روح القوانين، (٢٠٢٤) ، ص. ١٥٦.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٤٤) "الذكاء الاصطناعي في القانون: تحويل الممارسات القانونية"، ٤ يوليو ٢٠٢٤، متوفر على الموقه الالكتروني الاتي : https://www.ultralytics.com (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٤٥) "ينظر المحامي الذكي – تحليل المذكرات القانونية بالذكاء الاصطناعي"، متوفر على: https://eilflawyers.com (تاريخ الزيارة : ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٤٦) المركز الديمقراطي العربي، "استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية: دراسة تحليلية قانونية وأخلاقية"، مقال تحليلي، متوفر على: https://iamaeg.net (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٤٧) الذكاء الاصطناعي AI في القانون – أهميته وتحدياته"، متوفر على: https://niuversity.com (تاريخ الزيارة:٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٤٨) "الذكاء الاصطناعي في الاستشارات القانونية"، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، متوفر على: https://yasserdrive.com تاريخ الزيارة : ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٤٩) المركز الديمقراطي العربي، "استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية: دراسة تحليلية قانونية وأخلاقية"، مقال تحليلي، متوفر على: https://iamaeg.net (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).) الإمارات اليوم، "«المحامي الذكي» يترافع مجاناً ويقدّم استشارات قانونية على مدار الساعة"، ١٧ فبراير ٢٠٢٠، متوفر على: https://www.emaratalyoum.comتاريخ الزيارة: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٥٠) الإمارات اليوم، "«المحامي الذكي» يترافع مجاناً ويقدّم استشارات قانونية على مدار الساعة"، ١٧ فبراير ٢٠٢٠، متوفر على: https://www.emaratalyoum.com (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

(٥١) للاطلاع على استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١ والمحاور الأساسية. ينظر : المنصة الرسمية لحكومة الإمارات منشور على الموقع الالكتروني الاتي : https://u.ae/ar-ae

(٥٢) للاطلاع على النص الكامل لقرار رئيس دائرة القضاء بشأن دليل استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العدلية والعمليات القضائية ينظر : منصة قسطاس للقوانين منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://qistas.com

(٥٣) ينظر نعيمة كمال علي ؛علي طه أكرم، مصدر سابق، ص ٢٨٨

(٥٤) للاطلاع على استراتيجية للذكاء الاصطناعي للعام ٢٠٢٥-٢٠٣٠ الإصدار الثاني ينظر: منصة المجلس الوطني للذكاء لاصطناعي متوفر على الموقع الالكتروني الاتي : https://ai.gov.eg

(٥٥) ينظر ميسون بشير خضر العباسي وأ. د . فارس علي عمر الجرجري، الذكاء الاصطناعي وحجيته في الاثبات المدني –دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٤، العدد ٥٣، جامعة كركوك، ٢٠٢٣،

(٥٦) ينظر محمد الأسيوطي، حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث العربي، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٢٠، ص ٩٦.

(٥٧) ينظر فاطمه عبد العزيز حسن احمد بلال، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول –دراسة مقارنة ، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد ٠٣، العدد ٠٣، جامعة د/ مولاي طاهر بسعيدة –الجزائر–، جويلية ٢٠٢٣، ص ٨١).

(٥٨) ينظر د. أمل فوزي أحمد عوض، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٥٩) المستشار . د أبو بكر الديب و د دينا إبراهيم أمين، مصدر سابق، ص ٣.

(٦٠) ينظر د. اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، مصدر سابق، ص ٤٦٥.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

(٦١) د. عبد الله موسى ود. أحمد حبيب بلال، مصدر سابق، ص ١٥.

(٦٢) د سعيد الرحموني، الذكاء الاصطناعي وتجويد الخدمات الإدارية بالمغرب، بحث لنيل شهادة الإجازة الأساسية، جامعة مولاي إسماعيل، الراشيدية، ٢٠٢٤، ص ٢٥.

(٦٣) المستشار. د أبو بكر الديب و د. دينا إبراهيم أمين، مصدر سابق، ص ٣.

(٦٤) مريم سعد السراي، مصدر سابق، ص ٣.

(٦٥) محمد الأسيوطي، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٦٦)د. أمل فوزي أحمد عوض، مصدر سابق، ص ١

(٦٧) د اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، مصدر سابق، ص ٤٧٠.

(٦٨) عمر نافع رضا، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص ٢٢٦.

(٦٩) نصت المادة (١٧) من قانون الإثبات الإماراتي (المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٢) على انه "يكون للتوقيع الإلكتروني والكتابة والمحررات والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجية المقررة للتوقيع والكتابة والمحررات والسجلات والمستندات الرسمية والعرفية في أحكام هذا القانون متى استوفت الشروط والأحكام المقررة في التشريعات النافذة." لا يحول دون قبول المستند الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني أو الختم الإلكتروني أو المعاملات الإلكترونية كدليل إثبات في أي إجراء قانوني لمجرد أنه ورد في شكل إلكتروني..."

(٧٠) نصت المادة ٥٦ من قانون الإثبات الإماراتي (المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٢) على انه "يكون للدليل الإلكتروني الرسمي الحجية المقررة للمحرر الرسمي، إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٢٤) من هذا القانون، بما في ذلك ما يصدر آلياً من الأنظمة الإلكترونية للجهات العامة أو الجهات المكلفة بخدمة عامة.

(٧١) نصت المادة (١٨) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ في شأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة على انه "لا يحول دون قبول المستند الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني أو الختم الإلكتروني أو المعاملات الإلكترونية كدليل إثبات في أي إجراء قانوني لمجرد أنه ورد في شكل إلكتروني..."

(٧٢) نصت المادة (١٥) من قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ذي الرقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ على انه "للكتابة الإلكترونية وللمحررات الإلكترونية، ذات الحجية المقررة للكتابة الرسمية والكتابة العرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون".

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

المصادر

اولاً: كتب اللغة والمعاجم

١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري، لسان العرب، ج ٤، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

٢. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط،، الجزء الثالث، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.

ثانياً: كتب القانون

١. الجلعود، د. أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ

٢. عوض، أمل فوزى أحمد، العدالة التنبؤية ومستقبل القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٥.

٣. عيسى، د. هيثم السيد أحمد، الالتزام بالتفسير قبل التعاقد من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

٤. موسى، د. عبد الله، وبلال، د. أحمد حبيب، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠١٩.

ثالثا الرسائل والاطاريح الجامعية:

- بوذراع، نادر، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على تجربة العملاء والخدمات البنكية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، ٢٠٢٣.
- رضا، عمر نافع، النظام القانوني للذكاء الاصطناعي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢١،
- طلال، فاطمة عبد العزيز حسن أحمد، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء، دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة قطر، ٢٠٢٣.
- الوالي، عبد الله سعيد عبد الله، المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ٢٠٢٠

رابعا: الابحاث والمجلات

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١. الأسيوطي، د. أيمن محمد سيد مصطفى، "حماية التصرفات القانونية وإثباتها عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي"، مجلة الباحث العربي، تصدر عن المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، العدد الأول، ٢٠١٩.

٢. اغانيم، سعاد، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي قراءة في محاولات التجربة المغربية مجلة القانون والاعمال، مارس ،٢٠١٩.

٣. بجاد، عبد القادر عبد الله احمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي " دراسة قانونية "، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة IJSSR، الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢٣.

٤. بلال، فاطمة عبد العزيز حسن احمد، التقاضي الذكي في المحاكم القطرية بين الواقع والمأمول –دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد ٠٣، العدد ٠٣، جامعة د. مولاي طاهر بسعيدة –الجزائر–، جويلية ٢٠٢٣

٥. الجرجري، العباسي، د. فارس علي، ود. ميسون، " الذكاء الاصطناعي وحجيته في الإثبات المدني"– دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٢، العدد ٤٥، ٢٠٢٣.

٦. الخضاري، د. عبد الوهاب محمد عبد الرحمن هل من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية في المحاكم السعودية، دراسة تحليلية مع مقارنة التجارب الدولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد ٤٣، أكتوبر ٢٠٢٣.

٧. الخطيب، د. محمد عرفان، "الذكاء الاصطناعي الحاجة إلى التعريف القانوني دراسة معمقة في الإطار الفلسفي للذكاء الاصطناعي من منظور قانوني مقارن"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، العدد ١، ٢٠٢٢.

٨. الخطيب، د. محمد عرفان، "الذكاء الاصطناعي والقانون"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، العدد ٤، ٢٠٢٠.

٩. الرحموني، سعيد، الذكاء الاصطناعي وتجويد الخدمات الإدارية بالمغرب، بحث لنيل شهادة الإجازة الأساسية، جامعة مولاي إسماعيل، الراشيدية، ٢٠٢٤

١٠. السراي، مريم سعد، اثر الذكاء الاصطناعي في الاثبات المدني، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، الإصدار ١٦، العدد الثاني، مارس ٢٠٢٤.

١١. عثمان، د. أحمد علي حسن، "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٧٦، يونيو، ٢٠٢١.

١٢. العسيري محمد "أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الإلكترونية"، مجلة روح القوانين، (٢٠٢٤) .

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١٣. علي، نعيمة كمال، وأكرم، علي طه، "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء دراسة مقارنة"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد ٢٢، العدد ٢، جامعة الشارقة، يونيو ٢٠٢٥م.

١٤. محمود، أ.د سيد أحمد، وعناني، مريم عماد محمد، "الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، دراسة تحليلية مقارنة"، بحث مقدم في مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التابعة لكلية الحقوق بجامعة عين شمس، المجلد ٦٦، العدد ٣، يناير ٢٠٢٤.

١٥. بونيه، ألان، الذكاء الاصطناعي وآفاقه ومستقبله، ترجمة علي صبري فرغلي، سلسلة إصدارات مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٧٢، ١٩٩٣.

خامسا :مواقع الانترنت

١. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (مصر):
https://cu.edu.eg/cu.ai/AIstrategy%20Arabic%2016-1

٢. الموقع الرسمي لمنصة المجلس التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للعام ٢٠٢٥ (مصر) على الرابط الاتي : https://ai.gov.eg

٣. موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات: www.futureuae.com

٤. وزارة العدل في دولة الإمارات: (الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي)
https://www.moj.gov.ae/ar/artificial

٥. المحامي الذكي:
https://law.qu.edu.qa/fileadmin/templates/law/Events/2021/AI-Law/4.pdf

٦. شادي عبد الوهاب ،ابراهيم الغيطاني ،سارة يحيى ،فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في العشر سنوات القادمة ،ملحق دوري مع اتجاهات الاحداث ،يصدر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات ، العدد ٢٧ ،٢٠١٨،،نشور على موقع المركز عبر الرابط الاتي: www.futureuae.com

٧. الذكاء الاصطناعي في القانون: تحويل الممارسات القانونية"، ٤ يوليو ٢٠٢٤، متوفر على الموقه الالكتروني الاتي: https://www.ultralytics.com (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

٨. المحامي الذكي – تحليل المذكرات القانونية بالذكاء الاصطناعي"، متوفر على: https://eilflawyers.com (تاريخ الزيارة : ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

٩. المركز الديمقراطي العربي، "استخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسة القانونية: دراسة تحليلية قانونية وأخلاقية"، مقال تحليلي، متوفر على: https://iamaeg.net (تاريخ الزيارة ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

١٠. "الذكاء الاصطناعي في الاستشارات القانونية"، ١٢ أغسطس ٢٠٢٥، متوفر على:
https://yasserdrive.com تاريخ الزيارة : ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥).

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م

١١. دليل استخدامات الذكاء الاصطناعي في الخدمات العدلية والعمليات القضائية، منصة قسطاس للقوانين منشور على الموقع الالكتروني الاتي : https://qistas.com

سابعا : التشريعات والقوانين واللوائح

أ- التشريعات والقوانين العراقية

١. قانون المرافعات المدنية العراقي ذي الرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٢. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ذي الرقم ٧٨ لسنة٢٠١٢

ب- التشريعات والوثائق الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

١. مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإصدار قانون الإجراءات المدنية

٢. المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية

٣. من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١ في شأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

٤. قرار وزير العدل رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ في شأن الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية

٥. مرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢٢، بشأن تنظيم الاستخدام المدني للطائرات بدون طيار (الدرون) والأنشطة المرتبطة بها.

٦. قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٢٣، بشأن تنظيم تشغيل المركبات ذاتية القيادة في إمارة دبي.

ج- التشريعات والوثائق الرسمية لجمهورية مصر العربية

١. قانون تنظيم التوقيع الالكتروني ذي الرقم١٥ لسنة ٢٠٠٤

٢. قانون تنظيم استخدام الطائرات المحركة آلياً وتداولها ذي الرقم ٢١٦ لسنة ٢٠١٧، واللائحة التنفيذية رقم ٩٣١ لسنة ٢٠١٨.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق :2895 لسنة 2025م